البحث عن الشغل وسيكولوجية مواجهة البطالة

(حالة خريجي الجامعة المغربية)

أ.د الغالي أحرشاو

أستاذ علم النفس المعرفي/ شعبة علم النفس

كلية الآداب والعلوم الإنسانية- ظهر المهراز- فاس- المملكة المغربية

مقدمة:

تشكل فئة الشباب في العالم العربي المعاصر إحدى الفئات الاجتماعية البالغة الأهمية، إن لم نقل إحدى الطاقات البشرية الهائلة التي لو توفرت لها الظروف المجتمعية الملائمة، وخاصة شروط التكوين والتشغيل، للعبت دورها الطلائعي في المسيرة التنموية لبلدانها وفي تحديد الآفاق الواعدة لمسارها ومستقبلها. نقول هذا لأننا نعلم جيدا أن هذه الفئة، وخاصة فئة الشباب الحاصل على الشهادات الجامعية، تعاني صعوبات ومشاكل حادة من جراء وضعية البطالة التي أصبحت قدرها المحتوم ومآلها المرسوم. فرغم كل التدابير والإجراءات التي اتخذت خلال العقدين الأخيرين قصد تحسين ظروفها الاجتماعية والمهنية وأحوالها الاقتصادية والمعيشية، إلا أنها ماتزال عرضة لكثير من مظاهر القلق والضغوط الناجمة عن صعوبات الحصول على الشغل وعن أوضاع البطالة.

ورغبة في استكشاف طبيعة التوترات والضغوطات التي يواجهها خريجو الجامعات العربية نتيجة هذه الأوضاع وتحدياتها المختلفة، سنعمد في هذه الدراسة إلى مقاربة مجموعة من القضايا الجوهرية التي نجملها في الأسئلة التالية:

كيف يباشر خريجو الجامعات عندنا عملية البحث عن الشغل؟ ما هي المتغيرات الأساسية المتحكمة في هذه العملية؟ ثم ما هي علاقة البطالة بهذه العملية؟ وما هي الوسائل التي يستعملها هؤلاء الخريجون لمواجهة مختلف الضغوطات التي تصاحبها؟

1. الجامعة ومشكل البطالة:

بعد أن كان مشكل البطالة لا يمس في العالم العربي سوى بعض عناصر الشباب غير المؤهل علميا ومهنيا أصبح ابتداء من أواسط الثمانينات من القرن العشرين يطال أعدادا هائلة

من خريجي الجامعات وذوي الشهادات العليا. فأمام التزايد المطرد في آلية تكوين الخريجين وأمام عجز النسيج الاقتصادي العربي على امتصاص هذه الأعداد، أصبحت عملية البحث عن الشغل تطرح نفسها بحدة، حيث غالبا ما تنتهي بأكثر من (60%) من خريجي الجامعات العربية في كل سنة إلى وضعية بطالة مزمنة. وإذا كانت محاولة إبراز محددات هذه العملية كما يباشرها هؤلاء الخريجون وعلاقة كل ذلك بأوضاع البطالة التي تطال أغلبهم ثم نوعية الاستراتيجيات التي يوظفونها لمواجهة هذه الأوضاع، تمثل الإشكالية المركزية التي ستستأثر باهتمامنا في هذا النطاق، فإن ذلك يعني ضمنيا التركيز على جملة من القضايا الجوهرية المتمثلة في الوقائع التالية:

أ) إذا كانت كل المؤشرات والدلائل تجمع على حقيقة واحدة هي أن نظام التكوين المعتمد وخطط التشغيل المتبعة ومظاهر اللاتطابق بين مضامين التكوين وفرص التشغيل، كلها عوامل وأسباب تحكم على الخريج الجامعي في العالم العربي بالبطالة وتطرح مشاكل شتى بالنسبة لاندماجه السوسيومهني، فإن هذه الوضعية التي أصبح الجميع يعترف بها ويقترح لها الحلول تلوى الحلول، هي كثيرة العواقب ومتنوعة الانعكاسات. فهي لا تقتصر من حيث آثارها السلبية على ما تمثله من مظاهر الإحساس بالاكتئاب والضياع والتهميش والدونية والخوف من المستقبل بالنسبة للخريج العاطل بل تتعدى ذلك لتشمل مختلف عناصر ومكونات المجتمع، بما فيها الأسرة ومختلف المؤسسات الاجتماعية والتكوينية والمهنية.

ب) إذا كان الاندماج السوسيومهني لا يمرّ إلا عبر المعارف والكفاءات التي اكتسبها الخريج أثناء التكوين، بحيث هي التي ستمكنه من التكيف مع المهام والمواقف التي تستلزمها نوعية العمل الذي سيزاوله، فإن المطابقة بين التكوين والتشغيل أصبحت تشكل المعيار الأساسي لتقويم فعالية النظام التكويني ومردوديته وعلاقته مع محيطه السوسيواقتصادي. ومن هنا يمكن التأكيد على أن التوجه التقليدي للجامعة نحو التعليم من أجل صناعة الأساتذة والموظفين فقط يبدو توجها متجاوزا في الوقت الحالي وذلك بفعل المستجدات الكثيرة التي أضحت تفرض نفسها وفي مقدمتها: التزايد المطرد لطلبة الجامعات في العالم العربي، والانسداد الواضح لمنافذ الشغل الكلاسيكية نتيجة ظهور وظائف ومهن جديدة لا يمكن للجامعة في شكلها الحالي أن تؤمنها إلا إذا جدّدت آلياتها وبرامجها واعتمدت على المعارف والمهارات النوعية والتقنية المطابقة لسوق الشغل. ومعنى هذا أن الجامعة

بمفهومها العربي، حتى وإن كانت خلال فترات طويلة نسبيا قد لعبت دورها الكامل على مستوى التكوين والتشغيل، إلا أن أهدافها الأصيلة ورهاناتها الحقيقية أصبحت اليوم تواجه صعوبات وتحديات كبرى نتيجة تواضع أنظمتها التكوينية وتفاقم مشاكلها البنيوية والبيداغوجية وأزمة بطالة خرِّيجيها. لكن واقع الانفصام بين التكوين والتشغيل، وهو أحد أسباب هذه الأزمة، لا يعود فقط إلى نوعية التكوين بل إن نظام التشغيل وآلياته المتعددة يلعب دورا أساسيا في هذا المضمار. فكثيرة هي القرائن التي تؤكد أن المنطق الذي يحكم هذا النظام مايزال يرجح كفة علاقات القرابة والولاء والزبونية على كفة معايير الاستحقاق والكفاءة والموضوعية، وهو الأمر الذي تضيع معه فرصة الاستفادة من الطاقات الشابة التي أصبحت البطالة قدرها المحتوم في كثير من البلدان العربية.

ج) أكيد أن البحث عن الشغل عبارة عن عملية طبيعية يباشرها كل فرد يتوخى تحقيق مكانته الاجتماعية واندماجه السوسيومهني. فالشغل، وفضلا عن كونه يمثل المورد المادي الأساسي لكل فرد، فهو يشكل القيمة الاجتماعية التي من خلالها يحقق هذا الأخير بعض عناصر تكيفه واستقراره واندماجه. فبفضل العمل يتحول الإنسان إلى عنصر إيجابي فاعل داخل المجتمع، حيث تكتمل هويته وتنضج شخصيته وتتحقق ميولاته ومطامحه وتشبع حاجاته ورغباته. فهو يصبح ببساطة ذا مكانة اجتماعية مغايرة لما كان عليه قبل مباشرة العمل. إذ ينتقل من حالة الفرد الاتكالي، الخاضع واللامبالي إلى حالة الفرد المسؤول، المستقل والمبادر داخل شتى مؤسسات المجتمع، أسرية كانت أم مهنية.

وهكذا لا يمكننا أن نتصور إنسانا متوافقا نفسيا ومندمجا اجتماعيا في غياب ممارسته لعمل محدد أو امتهانه لوظيفة معينة. وبالتالي فإن السؤال المطروح هو: إذا كانت هناك متغيرات أساسية هي التي تحكم عملية البحث عن الشغل، فما هي طبيعة هذه المتغيرات في الحالات الطبيعية المنظمة التي تولي فيها بعض الدول أهمية كبرى للشغل كعنصر أساسي لتحقيق الاندماج السوسيومهني؟ وما هي طبيعة هذه المتغيرات في حالة البلدان العربية التي أصبحت ابتداء من أواسط الثمانينات من القرن العشرين تعرف تزايدا واضحا في بطالة خريجي الجامعات وصعوبات شتى في الحصول على العمل؟

الواقع أن المتغيرات الحاسمة والمُحَدّدة لعملية البحث عن الشغل في الدول الناجحة على صعيد منظوماتها التربوية والتكوينية واختياراتها الاقتصادية والتنموية تتجلى بصفة إجمالية في العناصر والمظاهر التالية:

- ❖ الهيكلة الجيدة لسوق الشغل والتنظيم المحكم لبنياته وقطاعاته وإمكاناته.
- ❖ التوفير اللازم لفرص الشغل وإمكانيات الامتصاص السريع لأية بطالة محتملة.
- ❖ تحقيق نوع من التطابق الفعلي بين مقومات التكوين والتأهيل ومستلزمات التشغيل.
- ❖ توفير المعلومات الخاصة بالشغل وتبادلها بسرعة وبسهولة وكثافة.
- ❖ قدرة الباحث على الشغل على بلورة مشروع مهني واجتماعي.

أما في حالة الدول العربية، فإن هذه المتغيرات تتحدد في العناصر البارزة التالية:

- ❖ الافتقار الواضح لسوق شغل منظم ومهيكل بصورة جيدة.
- ❖ الندرة الكبيرة في فرص التشغيل وإمكانيات الحصول على عمل ملائم وقار.
- ❖ اللاتطابق الواضح بين مقومات التكوين ومستلزمات التشغيل.
- ❖ قلة المعلومات الخاصة بالشغل وصعوبة تبادلها ونشرها.
- ❖ نقص في الكفاءة المتعلقة بالبحث عن الشغل.

إذن على أساس هذا التحديد الذي يبين الغياب شبه الكامل عندنا للمتغيرات الأساسية المحددة لعملية البحث عن الشغل بكيفية ناجعة، يمكن الإقرار بأن هذا الغياب هو الذي تتولد عنه صعوبات واضحة في طرق وأساليب تعامل الإنسان العربي مع إشكالية التشغيل والتوظيف. وهي الصعوبات التي تتحول بدورها إلى وضعية بطالة مزمنة يعيشها الباحث عن العمل. وهذا معناه أنه كلما تعقدت عملية البحث عن الشغل وتعذرت متغيراتها وإمكانياتها اللازمة كلما وقع الباحث عن العمل في أحضان البطالة وظروفها الضاغطة. ولكي يواجه هذه الوضعية بالشكل الذي يؤدي إلى تجاوزها، نجده يوظف كفاءات معرفية وسلوكية واجتماعية جد هامة.

وقبل الانتقال إلى استعراض أهم النتائج الناجمة عن التقصي الميداني لصعوبات البحث عن الشغل واستراتيجيات مواجهة البطالة في البلدان العربية (حالة المغرب)، يستحسن بنا التمهيد لذلك ببعض التصورات النظرية والوقائع الميدانية التي تشكل المرجعية العلمية لهذة الدراسة.

2. **تصورات نظرية ووقائع أمبريقية أساسية:**

الواقع أنه لا يوجد حسب معرفتنا الحالية سوى عدد محدود من الأبحاث التي اهتمت بمقاربة ظاهرة البحث عن الشغل أو ما أصبح يعرف ببطالة خريجي الجامعات، والتي نجدها متضمنة في مختلف الأعمال التي خصصت حتى الآن لموضوع الشباب العربي عامة. وهي الأعمال التي يمكن توزيعها وفق ثلاثة اتجاهات (أحرشاو، 1987):

- الأول يضم الدراسات التي تركز على مشكلات الشباب النفسية والاجتماعية وكل ما يرتبط بها من صراعات وصعوبات في التوافق والاندماج.
- الثاني يتكون من الأبحاث التي اهتمت بمشكلات الاستقلال الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية والاختيار المهني للشباب.
- الثالث يمثل الدراسات التي قاربت علاقات الشباب مع مختلف المؤسسات الاجتماعية وفي مقدمتها مؤسسات الأسرة والمدرسة والثقافة والشغل.

والحقيقة أن أهم خلاصة يمكن الخروج بها من القراءة المتأنية لنتائج هذه الدراسات والأبحاث هي أنه وبالإضافة إلى افتقارها للمعالجة الشاملة، فإنها كانت وماتزال في معظمها تتحرك في نفس الدائرة، تستعمل وتجتر نفس الأساليب، تستخدم وتتداول نفس المشكلات، تنتهي وتخلص إلى نفس النتائج. وكأن موضوع بطالة الشباب عامة لا يخضع لصيرورة التاريخ وتحولات المجتمع. إنه موضوع ثابت لا يحتمل أي تغيير في التصور ولا أي تطوير في أساليب المعالجة. فالعوامل التي تحيط به والمثيرات التي تؤثر فيه تبقى هي هي حتى وإن تطورت إجراءات البحث وتنوعت طرق المقاربة(*).

(*) نشير إلى أن بعض الأبحاث والدراسات التي أنجزها المجلس الوطني للشباب والمستقبل في المغرب تندرج هي الأخرى ضمن هذا التوجه.

ولتجاوز متاهات الحلقة المفرغة التي جابتها مثل هذه الأبحاث والدراسات منذ ما يقارب ثلاثة عقود من الزمن، سنعتمد في هذه الدراسة على ميدان سيكولوجية المواجهة la psychologie du coping كإطار مرجعي رئيس لمقاربة موضوع **"البحث عن الشغل ومواجهة البطالة لدى خريجي الجامعة"**. وهو الميدان الذي تعود أصول مفهمته إلى النظرية المعرفية الفينومينولوجية للانفعالات، وبشكل محدد إلى نظرية R.S.Lazarus حول "تسوية الضغط le stress" (1984)، والتي تشكل فيها المواجهة le coping السيرورة التضبيطية التي تستعمل في مجال تدبير الأحداث المؤلمة عبر أسلوبين أساسيين. يتجلى أولهما في مساعدة الفرد على إقامة تكيف سيكواجتماعي مع محيطه. ويتمثل ثانيهما في التخفيف أو القضاء على الضغط الملازم للوضعيات التي يواجهها الإنسان (Sordes et al، 1994). فهي إذن عبارة عن استجابة معرفية لمعالجة تهديد معين أو تدبير المطالب الخاصة الداخلية أو الخارجية التي يواجهها الشخص. لقد أصبحت بمثابة الاستراتيجية المتعددة الأبعاد التي يوظفها هذا الشخص إما في مراقبة وتغيير الوضعية المهددة وإما في المراقبة الذاتية لأنشطته وتصرفاته الشخصية. وإن استراتيجية المراقبة هاته المحكومة إما بخصوصيات الحادث وإما بالموارد الشخصية (سمات الشخصية، الاعتقادات، المعايير)، وإما بالعوامل البيئية (خصائص الوضعية، المساعدة الاجتماعية)، عادة ما تخضع للتغير نظرا لارتباطها المباشر بسياق الأحداث وخصوصياتها (Camilleri et al، 1990). فهي تعتبر بمثابة الأنشطة التي عن طريقها يختار الشاب أفعاله ويدبر أعماله ويتخذ قراراته بخصوص مهمة ما أو بلوغ هدف معين. وقد تكون معرفية داخلية أو سلوكية خارجية، بحيث إن أكثرها استعمالا عند الشباب هي: البحث عن المعلومات وتنظيم الأفعال والبنينة المعرفية المتجددة واستخدام الدعامة الاجتماعية ثم حل المشاكل واستعمال المهارات الاجتماعية (Marie-Christine، 1995).

وهكذا فإن مقاربة موضوع "البحث عن الشغل ومواجهة البطالة لدى خريجي الجامعة" عبر دراسة مفهوم المواجهة يشكل في منظورنا الخاص المسعى الذي سيمكننا أكثر من غيره من الوقوف على حقيقة مجموعة من القضايا الجوهرية وفي مقدمتها ما يلي:

1. تحديد أنواع الصعوبات التي تواجه الخريج الباحث عن الشغل ومظاهرها الفردية والاجتماعية والاقتصادية. وأيضا كيف يعيش الفشل الناتج عن هذه الصعوبات وما هي الأسباب التي يفسر بها هذا الفشل، ثم ما هي الحلول التي يراها ملائمة لتجاوز هذه الوضعية المتأزمة؟

2. فهم السيرورات السيكولوجية (المعرفية والسلوكية والاجتماعية) التي يستعملها الشباب لتجاوز وضعيات البطالة وضغوطاتها النفسية ثم انعكاساتها السلبية.

3. التنصيص على أن دراسة سيرورة المواجهة عند خريجي الجامعة تتصل أيضا بمفهوم الذات لديهم. فتحقيق الذات يستدعي الالتزام بالاختيارات الشخصية لبلوغ هوية محددة. وإن اللوازم المعيارية للتكيف تُصيِّر هذه التعهدات كضغوط صغرى تستوجب الاستناد إلى مهارات المواجهة والكفاءات المعرفية للخريج الجامعي. فالالتزام يعني التقيد بالاختيارات الأساسية، لكن الظهور أيضا أمام المجتمع بدور اجتماعي محدد. وهذا ما يعني أن الخريج العاطل بإمكانه أن يَتَشَخْصَنَ أو أن يفرض شخصيته في نظر المجتمع عن طريق استراتيجيات الهوية وبناء مشروعه الخاص.

ومن أجل استنطاق مضامين هذه القضايا الجوهرية والإجابة عن مختلف الأسئلة المركزية السابقة الطرح، نرى ضرورة إنهاء هذه الدراسة بنتائج وخلاصات البحث الميداني الذي أفردناه مؤخرا لموضوع " البحث عن الشغل وسيكولوجية مواجهة البطالة لدى خريجي الجامعة المغربية ". فقد أخضعنا عينة تضم 187 خريج جامعة سيدي محمد أبي عبد الله بفاس يتوزعون بين الذكور والإناث وتتراوح أعمارهم ما بين 25 و35 سنة لأداة قياسية تتكون من مجموعة من الأسئلة اللفظية المتعلقة أولا بمعلومات عامة عن المبحوث والمرتبطة ثانيا ببنود تشمل على التوالي الخريج المدمج في الحياة العملية ثم الخريج الباحث عن الشغل وذلك بهدف اختبار مدى مصداقية فرضيتنا القائلة: يمثل فشل الحصول على الشغل حالة ضاغطة يعيشها الخريج الجامعي وتتطلب مواجهتها استخدام مجموعة من الاستراتيجيات الملائمة.

3. نتائج وخلاصات جوهرية:

في محاولة التعريف بنتائج وخلاصات الدراسة الميدانية التي أنجزناها بهذا الخصوص، نرى ضرورة التركيز على الاستنتاجات الأساسية التالية والتي نتخذها كمفاتيح أساسية للإجابة على بعض انتظارات واسفسارات كل المهتمين الحاليين بموضوع بطالة خريجي الجامعات العربية بصورة عامة.

1.3. استنتاجات تتعلق بالمتغيرات العامة: يمكن الإقرار بوجود خصوصيات في أنماط ومظاهر معايشة خريجي الجامعات المغربية لمشاكل البحث عن الشغل ولأوضاع البطالة المرتبطة بها. وهي تتمظهر تبعا للمتغيرات الخمسة التالية:

- متغير الجنس الذي يبدو من نتائجه أن عدد الذكور المدمجين وغير المدمجين (69%) يضاعف عدد الإناث المدمجات وغير المدمجات (31%).

- متغير نوع التكوين الذي يتضح من نتائجه أن عدد حاملي شهادات الكليات الإنسانية المدمجين (74%) وغير المدمجين (72%) يضاعف بثلاث مرات عدد حاملي شهادات الكليات العلمية المدمجين (26%) وغير المدمجين (28%).

- متغير المستوى الاقتصادي والاجتماعي الذي تؤكد نتائجه أن عدد الخريجين غير المحظوظين المدمجين (69%) وغير المدمجين (73%) يكاد يضاعف بثلاث مرات عدد الخريجين المحظوظين المدمجين (31%) وغير المدمجين (27%).

- متغير وسط الإقامة الذي تبين نتائجه أن عد الخريجين المدمجين (75%) وغير المدمجين (73%) المنحدرين من المدن يضاعفون بثلاث مرات عدد الخريجين المدمجين (25%) وغير المدمجين (27%) المنحدرين من القرى.

- متغير مدة البحث عن الشغل الذي يظهر من نتائجه أنه إذا كانت الفترة المتراوحة بين سنة واحدة وثلاث سنوات تشكل المدى الزمني العام الذي تطلبه حصول الخريجين المدمجين على منصب شغل، فإن كل الخريجين غير المدمجين (60%) الذين لم يفلحوا في الاندماج في عالم الشغل خلال هذه المدة سينضافون إلى الفئة المتبقية (40%) ليعيشوا وضعية بطالة مدقعة. وهذا ما يضفي مصداقية كبيرة على مضمون فرضيتنا الأولى من هذا البحث.

2.3. استنتاجات تتعلق بطرق الحصول على عمل وأسباب عدم الحصول عليه:

أ) الملاحظ بالنسبة لأهم الطرق التي اتبعها الخريجون المدمجون أن الوسائل المادية والعلاقات الشخصية والاتصالات المباشرة، وهي كلها طرق ذاتية تحكمها عوامل القرابة والزبونية والمحسوبية، تكاد نسبتها (61%) أن تضاعف النسبة الخاصة بطرق اجتياز المباريات والخدمة المدنية والإعلانات (39%) التي تشكل جميعها طرقا موضوعية تحكمها عوامل الشفافية والكفاءة والاستحقاق. وهذا ما يدل على أن اندماج هؤلاء في عالم الشغل لا يَمرّ بالضرورة عبر معارفهم وكفاءاتهم المكتسبة أثناء التكوين. فإذا كان واقع الانفصام بين التكوين والتشغيل يمثل أحد الأسباب الرئيسة لأزمة الحصول على العمل التي مَرّ بها هؤلاء، فإن ذلك لا يعود فقط إلى نوعية التكوين كما قد يتبادر إلى الذهن بل إن نظام

التشغيل ومحيطه وآلياته المتعددة يلعب دورا أساسيا في هذا المضمار. فكثير من القرائن الواردة في أجوبة الخريجين المدمجين تؤكد أن المنطق الذي يحكم هذا النظام مايزال يرجح كفة علاقات القرابة والزبونية والولاء على كفة معايير الكفاءة والموضوعية والاستحقاق. وأكثر من هذا فإن نظام التشغيل في المغرب وفي غالبية الدول العربية، ما يزال يفتقر- كما سبقت الإشارة إلى ذلك- إلى الهيكلة المحكمة لبنياته وطاقاته وإمكانياته ومستلزماته. وهي من الشروط التي تشكل مع شروط كفاءة التكوين ومهارته وفعاليته، المتغيرات الأساسية المحددة لعملية البحث عن الشغل في الحالات المنظمة.

ب) أما فيما يتعلق بأهم الأسباب التي تحول دون حصول الخريجين على العمل، فيبدو أنه إذا كان النقص في فرص الشغل يمثل السبب القوي في هذا النطاق (44%) فإن افتقار المساندة من جهة وغياب الحظ من جهة ثانية ثم الشهادة غير المطلوبة من جهة ثالثة تشكل هي الأخرى أسبابا ذات وزن كبير في هذا المضمار (52%). في حين أن النسبة العامة للتقصير في البحث وعدم الرغبة في العمل لا تمثل في هذا المجال سوى (4%). وهذا ما يعني أنه إذا كان أكثر من نصف الخريجين غير المدمجين (52%) يرجعون فشلهم في الحصول على العمل إلى عوامل أساسية تتراوح بالتدريج بين الافتقار إلى الدعامة الاجتماعية والمساندة العائلية وكل ما يمثلانه من مظاهر المساعدة والرأفة والنصيحة، وبين غياب الحظ وسوء الطالع وكل ما يمثلانه من عوائق في طريق تحقيق الآمال والمطامح والأحلام، وبين شهادة التكوين التي أصبحت تمثل بضاعة غير مطلوبة في سوق شغل هش يفتقد إلى التنظيم المحكم والهيكلة الجيدة، فإن ما يقارب النصف الآخر (44%) من هؤلاء الخريجين ينسبون سبب هذا الفشل إلى الندرة الكبيرة في فرص الشغل والتقلص الواضح لإمكانيات الحصول على منصب عمل. فكل المؤشرات والدلائل الواردة في أجوبة هؤلاء تجمع على أن فرص التشغيل المتوفرة وإمكانيات البحث الممكنة لا تستجيب لعدد الخريجين الجامعيين الذين يطال مشكل البطالة ما يناهز (90%) منهم كل سنة. وهذا ما يطرح مشاكل شتى بالنسبة لاندماجهم السوسيومهني وتوافقهم النفسي وشعورهم بالطمأنينة والتفاؤل تجاه المستقبل وتفكيرهم في تكوين أسرة والاستقلال عن العائلة وتحقيقهم للذات والمكانة الاجتماعية المأمولة.

ج) تبعا للاستنتاجين السابقين، فالملاحظ أن أهم فكرة يمكن الإبقاء عليها لمناقشتها في هذا الإطار هي أن الخريجين الجامعيين المدمجين وغير المدمجين، يتوجهون في معظمهم إلى

تحميل المجتمع والآخر مسؤولية النجاح أو الفشل في الحصول على عمل معين. فالمباريات والخدمة المدنية والإعلانات التي تشكل الوسائل الأساسية للحصول على العمل في الحالات المنظمة لا تمثل عند المدمجين سوى نسبة (39%)، في حين أن الوسائل المادية والعلاقات الشخصية والاتصالات المباشرة التي تندرج في إطار الطرق والأساليب المشبوهة تغطي نسبة (61%). وهذه نتيجة لها ما يؤكدها من قرائن ودلائل في أحكام الخريجين غير المدمجين، بحيث يقرون بنسبة عالية تصل إلى (96%) بأن أسباب فشلهم في الحصول على العمل تعود إلى كل من المجتمع والآخر، وبصفة خاصة إلى النقص الواضح في فرص الشغل والافتقار إلى المساندة وغياب الحظ ثم الشهادة غير المرغوبة. لكن القول بهذه النتيجة التي تختزل فشل حصول الخريجين على عمل في هذه الأسباب دون سواها لا يمنع من التأكيد على فكرة جد هامة قوامها أن هؤلاء الخريجين غير المدمجين لا يعرفون في واقع الأمر كيف يحسنون البحث عن الشغل نظرا لمحدودية كفاءاتهم ومهاراتهم في هذا المجال ثم تصوراتهم الخاطئة عن سوق الشغل وظروفه، الأمر الذي يدفع بهم إلى تحميل المجتمع والآخر كل إخفاقاتهم ومظاهر فشلهم في الحصول على منصب عمل. وهذا معناه أن هؤلاء ما زالوا يعتقدون أن إمكانية الاندماج في عالم الشغل تتوقف أولا وأخيرا على ما توفره الدولة من مناصب شغل في كل سنة؛ إذ يكفيهم الحصول على الشهادة الجامعية لتتم مباشرة عملية إدماجهم في أحد القطاعات العمومية وشبه العمومية التابعة للدولة.

وهكذا فإن كل ما يقوم به الخريج في هذا النطاق لا يتجاوز حدود التقدم بطلبه إلى واحد من هذه القطاعات بهدف الالتحاق بإحدى مؤسساته أو إداراته. فهو ليس في حاجة إلى معرفة إمكانيات سوق الشغل وطاقاته وفرصه ومتطلباته ولا إلى تقديم معلومات حول نوعية تكوينه وطبيعة كفاءته ومستوى مهارته، لأنه تعود على أن البحث عن الشغل لا يعني جمع المعلومات وتقديم الطلبات واجتياز المباريات وطرق أبواب مختلف المؤسسات والشركات العامة والخاصة وما إلى ذلك من الإجراءات والخطوات، التي بدونها تصبح إمكانية الحصول على عمل ما عبارة عن وهم زائف أو مطمح مستحيل.

3.3. استنتاجات تتعلق بالشعور إزاء العمل والبطالة:

أ) فبخصوص شعور الخريجين المدمجين إزاء الأعمال التي يمارسونها هو على العموم شعور إيجابي تعبر عنه من جهة مظاهر الرضى والقبول بنسبة (67%) ومن جهة أخرى مظاهر

التشبث بالعمل الممارس دون البحث عن غيره بنسبة (68%). لكن في المقابل يمكن التأكيد على أن هذا الشعور الإيجابي لا يتماشى في مستواه العام مع نوعية تكوين هؤلاء الخريجين ومظاهرهم الاجتماعية ومشاريعهم الشخصية؛ بحيث إن غالبيتهم يعملون بالقطاع العام المحدود في إمكانياته ومحفزاته وامتيازاته، ونصفهم (50%) يباشرون أعمالا لا علاقة لها بطبيعة تكوينهم الأصلي. وهذا ما يعني أن الشعور بالرضى والقبول ما هو إلا استراتيجية يستعملها هؤلاء لتفادي وضعية البطالة التي عايشوا بعض مظاهرها الضاغطة أو مروا ببعض مراحلها الحرجة. فتجنبا لتلك الوضعية التي ماتزال تهيمن على مآل عشرات الآلاف من زملائهم الخريجين الجامعيين بالنسبة لاندماجهم في سوق الشغل، نجدهم يقبلون بالنصيب كما يقال ويتشبثون بالأمر الواقع عساهم يحققون جزءا ضئيلا من أحلامهم ومطامحهم في الاندماج داخل المجتمع وفي بلوغ المكانة الاجتماعية وتكوين أسرة وما إلى ذلك.

ب) أما بخصوص شعور الخريجين غير المدمجين إزاء وضعية البطالة المدقعة التي يتخبطون فيها فهو على العموم شعور سلبي تحكمه عوامل التذمر والتشاؤم وتعبر عنه من جهة مظاهر القول باستفحال هذه الوضعية واستمرارها (70%) ومن جهة أخرى مظاهر الإقرار بمشاعر القلق واليأس والتذمر الناجمة عن ضغوطاتها وانعكاساتها السلبية (94%). فإذا كانت المعطيات الرسمية، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، تؤكد على هبوط واضح في وضعية التشغيل بالمغرب بحيث إن معدل البطالة، وخاصة في أوساط الخريجين الجامعيين، قد عرف تزايدا مطردا منذ أواسط الثمانينات إلى الآن، فإن السؤال المطروح هنا هو كيف يمكن الحديث عن اندماج هؤلاء الخريجين أو شعورهم بالطمأنينة والتفاؤل تجاه المستقبل أو تفكيرهم في تكوين أسرة والشعور بالمسؤولية في غياب منصب العمل الذي يحتل المكانة الهامة في تمثلاتهم الذهنية وفي تحقيق ذواتهم ومكانتهم الاجتماعية؟

الواقع أن أزمة البطالة التي يتخبط فيها الخريجون غير المدمجين هي أزمة متنوعة الأسباب ومتعددة الانعكاسات. فأسبابها وكما سبق التأكيد على ذلك تتراوح بين النقص في فرص التشغيل وغياب الحظ والشهادة غير المطلوبة. أما انعكاساتها فهي لا تقتصر على مظاهر الإحساس بالتذمر والاكتئاب والضياع والتهميش والخوف من المستقبل الناجمة لدى كل خريج عن عوامل الضغط والتوتر والقلق، بل تتعدى هذا الحد لتشمل سلبياتها مختلف مكونات المجتمع ومؤسساته المتنوعة بما في ذلك الأسرة. وهذا يعني أن الخريج غير المدمج لا

يكون عالة على نفسه فحسب، بل يصبح عالة على أسرته بجميع مكوناتها وعلى الدولة بجميع قطاعاتها وعلى المجتمع بمختلف مجالاته ومؤسساته. لكن ماذا عن الحلول المقترحة لتجاوز هذه الأزمة؟ هذا هو السؤال الذي سنحاول الإجابة عنه من خلال مناقشة الاستنتاجات الخاصة بحلول تجاوز وضعية البطالة.

4.3. استنتاجات تتعلق بحلول تجاوز وضعية البطالة: يمكن الإقرار بأن الحلول التي يقدمها الخريجون غير المدمجين لتجاوز أوضاع البطالة وحالاتها الضاغطة تتراوح بين ثلاثة مظاهر أساسية: أولها يتمثل في الرفع من مستوى التكوين، وثانيها يتجلى في تحمل المسؤولية وروح المبادرة، وثالثها يتمظهر في الهجرة إلى خارج الوطن. وهي مظاهر تعكس في مضمونها العام مصداقية فرضيتنا الثانية القائلة بأن فشل الحصول على الشغل يشكل حالة ضاغطة يعيشها الخريج وتتطلب مواجهتها استخدام استراتيجيات ملائمة. والحقيقة أنه إذا كانت هذه الحلول تمثل الاستراتيجيات الثلاث التي يقترحها هؤلاء لتجاوز أوضاع البطالة وحالاتها الضاغطة، فإن تلك الحلول/الاستراتيجيات تتدرج حسب أهميتها من تحقيق نوع من التشغيل الذاتي عبر العمل المؤقت والمشروع الشخصي بنسبة (42%) إلى الهجرة إلى خارج الوطن بحثا عن الشغل بنسبة (34%) إلى الرفع من مستوى التكوين عبر إعادة التكوين والتكوين التكميلي بنسبة (24%). وهذا ما يبرهن على أن الخريجين غير المدمجين الذين أضحوا يتخبطون في وضعية بطالة مزمنة بعد أن قضوا على الأقل ثلاث سنوات من البحث المستمر عن الشغل، يقرون على أن الحل الملائم لتجاوز هذه الوضعية الصعبة لا يخرج عن واحدة من الاستراتيجيات الثلاث السالفة الذكر. إن ما يقارب نصف هؤلاء يفضلون استراتيجية التشغيل الذاتي المحكومة بتحمل المسؤولية عوض الاتكالية وبروح المبادرة عوض منطق الاستسلام تعبيرا منهم عن الوعي بمحدودية إمكانيات سوق الشغل وظروف هيكلته وتنظيمه لكي يستوعب كل الكفاءات والطاقات التي تكونها الجامعة المغربية. هذه الجامعة التي حتى وإن كانت خلال فترات طويلة نسبيا قد لعبت دورها الكامل على مستوى استيعاب التزايد الطلابي الهائل وتكوينهم وفتح آفاق رحبة لتشغيلهم، إلا أن أهدافها ورهاناتها الأصلية أصبحت اليوم تواجه صعوبات وتحديات كبرى نتيجة تواضع أنظمة تكوينها وأزمة بطالة خريجيها. وإن ما يناهز ثلث هؤلاء الخريجين (34%) يفضلون استراتيجية الهجرة إلى بلدان أخرى وذلك للهروب أولا من الحالات الضاغطة الناجمة عن أوضاع الفشل وجحيم البطالة والتطلع ثانيا إلى الحصول على عمل كيفما كان نوعه في بلاد الغربة لتحقيق جانب من

الأحلام التي طالما راودتهم خلال مشوارهم الدراسي. في حين أن ما يقارب الربع من هؤلاء (24%) يرون في الرفع من مستوى تكوينهم الاستراتيجية المعرفية الملائمة لتجاوز مشكل البطالة التي يقبعون فيها. لقد صاروا مقتنعين بأن اندماجهم في سوق الشغل يستدعي أولا وقبل كل شيء تحقيق نوع من التطابق بين طبيعة التكوين ومستلزمات الشغل وذلك عبر تلقي تكوين جديد أو الاستفادة من تكوين تكميلي.

وهذا ما يؤكد على أن الخريجين غير المدمجين يواجهون صدمة البطالة وحالاتها الضاغطة باستخدام مجموعة من الاستراتيجيات التي تتوزع في هذا البحث تبعا للأبعاد الثلاثة التالية:

- بعد سلوكي خارجي يتعلق بتدبير وضعية البطالة وحالاتها الضاغطة عبر استخدام المهارات الشخصية لتحقيق نوع من التشغيل الذاتي إما من خلال ممارسة أعمال حرة بناء على خلق مشاريع شخصية أو من خلال مزاولة أعمال مؤقتة بعيدة كل البعد عن طبيعة التكوين والمعارف العلمية المكتسبة.

- بعد اجتماعي يتعلق بتعويض الفشل في الحصول على عمل ما بناء على استراتيجيات المساعدة الاجتماعية والدعم العائلي والانتماء السياسي بالرحيل والهجرة إلى خارج الوطن بحثا عن عمل كيفما كان وبأي ثمن كان.

- بعد معرفي داخلي يشمل استراتيجيات التخطيط والتدبير والمراقبة الذاتية وتكييف الكفاءات والمهارات تبعا لأوضاع سوق الشغل ومشاكله. وهكذا يتم اللجوء هنا إلى استراتيجية الرفع من مستوى التكوين إما عبر إعادة التكوين من جديد بعد الوعي بأن التكوين السابق غير مطلوب أو غير كاف بالنسبة لسوق الشغل وإما عبر تلقي تكوين تكميلي أو إضافي قصد اكتساب مهارات وخبرات مهنية يستلزمها واقع سوق الشغل.

خلاصة:

منذ أواسط الثمانينات من القرن العشرين ومشكل البطالة يطال أعدادا هائلة من خريجي الجامعات في العالم العربي، الأمر الذي أصبحت معه عملية البحث عن الشغل تواجه صعوبات ومشاكل كبرى. وإذا كانت محاولة إبراز محددات هذه العملية كما يباشرها هؤلاء الخريجون قد شكلت الهدف المركزي لهذه الدراسة، فإن التقصي الميداني لصعوبات

البحث عن الشغل واستراتيجيات مواجهة الضغوط الناجمة عنها قد أفضت بنا إلى مجموعة من النتائج والخلاصات التي يمكن إجمال أهمها في العناصر الأربعة التالية:

❖ توجد خصوصيات في أنماط ومظاهر معايشة خريجي الجامعة العربية لمشاكل البحث عن الشغل وأوضاع البطالة المرتبطة بها. وهي خصوصيات تتأثر بمتغيرات الجنس والوسط الاجتماعي ونوع التكوين.

❖ تتحدد أهم الأساليب والطرق التي يتبعها الخريجون المدمجون في الحصول على العمل في الوسائل المادية والعلاقات الشخصية والاتصالات المباشرة، وهي كلها طرق ذاتية تحكمها عوامل القرابة والزبونية والمحسوبية.

❖ بينما يرجع نصف الخريجين غير المدمجين فشلهم في الحصول على الشغل إلى فقدان الدعامة الاجتماعية والمساندة العائلية وغياب الحظ والشهادة غير المرغوبة، فإن أغلب الخريجين المدمجين وغير المدمجين يتجهون إلى تحميل المجتمع والآخر مسؤولية النجاح أو الفشل في الحصول على عمل معين.

❖ يواجه الخريجون غير المدمجين وضعية البطالة وحالاتها الضاغطة باستخدام ثلاثة أنواع من الاستراتيجيات: واحدة تتعلق باستعمال المهارات الشخصية لتحقيق نوع من التشغيل الذاتي (أعمال حرة) البعيد عن طبيعة التكوين والمعارف المحصلة. وأخرى ترتبط بالمساعدة الاجتماعية والدعم العائلي للهجرة إلى خارج الوطن بحثا عن عمل كيفما كان. أما الاستراتيجية الثالثة فتتحدد في الرفع من مستوى التكوين عبر إعادة التكوين أو الاستفادة من تكوين تكميلي قصد اكتساب مهارات وخبرات مهنية جديدة يستلزمها سوق الشغل.

المراجع:

أحرشاو، الغالي (1987)، المنظور السيكولوجي لأزمة الشباب العربي، الوحدة، العدد 39.

أحرشاو، الغالي (2001)، البحث عن الشغل ومواجهة البطالة لدى خريجي الجامعة، المجلة العربية للتربية: 1، المجلد 21، (باشتراك مع أحمد الزاهير).

أحرشاو، الغالي (1993) الشباب المغربي والممارسة الثقافية (ندوة الشباب المغاربي والممارسة الثقافية)، تونس.

Sordes, F., Esparbes, S., Tap, P. (1994), Contrôle de soi et stratégie de développement: Le coping en question, Psychologie et Education, 16, pp. 81-96.

Camilleri, C. Et al (1990), Les stratégies identitaires, Paris, PUF.

Lazarus, S.R., Folkman, S. (1984), Stress, appraisol and coping, New-York, Springer Publishing company.

Marie-Christine, A. (1984), Le coping dans la psychologie du développement, Archives de psychologie, 63,pp. 205-224.

Folkman, S. (1988), Coping as a mediator of emotion, Journal of Personnality and Social Psychology, 54, pp. 466-475.

Paulhan, I., Bourgeois, M. (1995), Stress et coping, les stratégies d'ajustement à l'adversité, Paris, PUF.

Bosman, H., Jackson, S. (1990), Coping and self-concept in adolescence, Heidelberg: Springier Verlag.